المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

أوراق بحثية:

العنف، المقاومة والإصلاح:

سؤال المشروعية في نظام دولي متقلّب

عبد الحليم فضل الله

2005/9/16

العنف، المقاومة والإصلاح:
سؤال المشروعية في نظام دولي متقلّب

عبد الحليم فضل الله
2005/9/16

في العقد الأخير، غادرت ظاهرة العنف موقعها التقليدي، المحلي الإقليمي، لتصبح ظاهرة دولية. صاحب ذلك تطوران مهمان، الأول: استواء العنف آلية رئيسيِّة في بناء النظام العالمي، وفي البحث عن نقطة ارتكاز جديدة له، معنى ذلك أن العنف لم يعد كما في السابق، وليد اختلال مؤقت، بل عبوراً ممتداً قد يفضي إلى توازن جديد أو فوضى عارمة.

التطور الثاني، إفلات ظاهرة العنف جزئياً، من قبضة السلطات، وخروجها النسبي من رقابة الأنظمة واستقلالها أحياناً عن تطلعات المجتمع واحتياجات السياسة. هنا يبدو العنف وسيلة المستبعدين والمهمشين، لإيجاد فضاء مستتر، مضاد للنظام السائد ومتمرد على سلطته المتشددة وعنفه المادي أو الرمزي. فالعنف الذي نشهد ولادته اليوم، غير متمركز في الجغرافيا السياسيِّة المعروفة، ولا يمثل مصالح اجتماعية وسياسية محددة. إنه عنف متعدد الأبعاد ومضاعف التأثير كونه ناجم عن تصادم فضائين دوليين يملآن المكان نفسه، ويبحثان عن احتكار تام له عبر اللجوء إلى القوة. من جهة النظام العالمي الرسمي القائم على الهيمنة، والمتكاثر داخل قنوات العولمة اللامتناهية، ومن جهة أخرى، "النظام العالمي" السفلي والمناوىء، الذي يستمد طاقته من نشر المخاوف وقلق الهويات، ومن تضخّم الهواجس لدى المجتمعات القابعة في الجزء الخاسر من معادلة العولمة.

وفي واقع الحال، ينقسم العنف العالمي المعاصر إلى فعلين مترابطين: عنف اصلي هو عنف الدول، وعنف ارتدادي هو عنف الجماعات. الفعل الثاني هو الذي ينصب عليه التحليل، ويتم التعامل مع نتائجه وأسبابه، وتتصرف إليه كل أنواع المعالجات، فيما تم القفز عن حقيقة أن الفترة الزمنية الفاصلة بين نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من أيلول كانت مليئة بالمصاعب والأزمات الكبرى، وباللجوء السهل والمتكرر إلى القوة، لقد اضعف ذلك المناعة الموروثة عن الحقبة السابقة وقت كان عنف الدول خارج الحدود، يحتوي على كوابح ذاتية تحول دون التمادي فيه، كون المخاطر المترتبة على المنغمسين به كانت متقاربة .

وفي عالم يضج بالإرتكابات، وبسياسات قهر وإرغام مدارة ومقصودة، وبانفجار غير مسبوق للعنف النظامي وغير النظامي على نحو عشوائي وغير مبرر، هل يظل ممكناً التمييز ما بين عنف مشروع وعنف غير مشروع؟ وهل أن اللجوء إلى القوة مباح للدول وحدها؟ وعلى عاتق من تقع مسؤولية استعادة السلم العالمي؟ وقبل ذلك كيف يمكن التعرّف على ظاهرة العنف بمعزل عن أسبابها وملابساتها؟ وهل العنف المعولم، مجرد تطور طبيعي لظواهر العنف المحلي المعروف أم أنه طفرة أطلقت جيلاً جديداً منه، وما هو الرابط المحتمل بين العنف السياسي والعنف الاجتماعي؟ أسئلة لا تطمح هذه الورقة للإجابة عنها، لكن الربط بينها يساعد على تكوين منظور جديد.

أولاً: الولادة الجديدة للعنف.. الدوافع والأسباب:

يقع البحث عن أسباب العنف والعوامل المحركة له، داخل حدود الأنزياحات المتتالية منذ ما بعد الحرب الباردة، المتمثلة في التحولات الهائلة في معنى ووظائف الدولة، والعلاقات الدولية، ومفهوم السيادة، مضافاً إلى انبعاث الهويات على وقع الصدمات الثقافية الشديدة، وعولمة الأزمات. تسببت هذه التحولات في إيجاد بيئة عالمية متوترة، وأدَّت إلى استيلاد سلسلة طويلة من ردات الفعل، ولم يكن العنف سوى نتيجة فقط، لتقليص الخيارات المتاحة أمام المجتمعات والشعوب والدول، ونتيجة أيضاً لوجود مسارات متباينة السرعة للتطورات العالمية. فالوقائع كانت تتدفق بغزارة في المسارين الاقتصادي/ التقاني والسياسي، لكنها كانت تمر داخل مسارات اجتماعيّة بطيئة التحوّل بطبيعتها. لقد حرّك هذا التفاوت الدوافع الدفينة لدى المجتمعات للدفاع عن الذات، فمالت إلى تغليب متطلبات الهوية على التنمية وعمد بعض مكوناتها إلى وضع السيادة في وجه الاستقرار، والاستقلال في مقابل الحرية، وتطرفت أخرى لتوغل في الثأر أو لتعتبر الخصوصيات طوف نجاتها في عالم متفجر، وأن سبيلها الوحيد هو تنكّب طريق الحداثة والمعاصرة.

إن عنف اليوم، ليس خروجاً على النظام بقدر ما هو شراكة غير مقصودة لاستعادة النظام المفقودة، تجمع هذه الشراكة الأطراف التي تخوض نزاعاً شديداً فيما بينها، لكنّها تتفق على أن التمادي في الاعتماد على القوة، يقلِّص إلى أدنى حد المسافة الزمنية اللازمة للوصول إلى الاستقرار، الذي يعني لكل طرف فوزه في الصراع من أجل البقاء، تتفق أيضاً على تسفيه السياسة، واعتبار أدواتها قاصرة عن استيعاب سيل الوقائع الجارف الذي يتطلب، قواعد جديدة للعبة تخفِّف من التبعات.

المعنى العميق لبعض هذه القواعد (الحرب اللامتوازية مثلاً)، هو الفرار من المسؤولية الأخلاقية والسياسية التي تمثلها الحرب، عبر تفكيكها إلى مكوناتها الأصلية، أي تحويلها إلى أعمال عنف كثيفة لكن متفرقة، هكذا يصبح القتال غريزة، وتحل الرغبة في استنهاض الوعي الغائر محل السياسة، فالسياسة تظلّ ممكنة ما دام هناك توازن حرج بجعل التسويات بدورها أمراً ممكناً.

إنّ **الولادة الجديدة للعنف هي ثمرة تحولين عميقين: في النظام الدولي، وفي مفهوم الدولة:**

1. **تحولات النظام الدولي وتعبيد الطريق إلى العنف:**

إثر الحرب الباردة، ساد الاعتقاد بأن الخروج من نظام القطبين سيكون باتجاه القطبيّة الواحدة، لكن العالم مطلع التسعينات كان عند مفترق طرق ولديه أكثر من فرصة.

الفرصة الأولى كانت التعددية العالمية، لا تعني هذه التعددية فقط وجود أكثر من قطب، بل اعترافاً جدياً أنَّ الديمقراطية المحليِّة، يمكن أن تنمو لتصبح نظاماً عابراً للحدود يتضمن فهماً متطوراً للشرعية الدولية. حتى ذلك الحين كانت هذه الأخيرة مجرد تجسيد سياسي وتنظيمي لهيئة التوازن العالمي، ولرغبة الأطراف القوية باستمرار الأوضاع القائمة. ولأنها كذلك تمكنت من الرقابة على بؤر العنف المتناثرة على مدى العالم، ومنعتها الاتحاد داخل ظاهرة عالمية واحدة. لقد أفلح النظام العالمي القديم في إعادة العنف إلى مواطنه الأصليّة في كل مرة يتحفّز فيها للانتشار إلى ما وراء حدود الدول والأقاليم المنتجة له.

التعددية العالمية تقوم بأكثر من ذلك، إنها قادرة على التعامل مباشرة مع الجذور السياسية والاجتماعية المحرِّكة للعنف، فهي تعني فتح أبواب النظام الدولي أمام وافدين جدد، ومع اتساع دائرة المستفيدين تتقلص أعداد الخاسرين، ولا يبقى في النهاية سوى أولئك الذين يطمحون للحصول على حجم من المكاسب يفوق المفترض لهم، في أي توزيع عادل. التعددية تعني أيضاً، إمكانية التعايش بين الهويات والآيديولوجيات والحضارات داخل مدار السياسة، بل إنَّ هذا التعايش شرط لقيام تعددية تتسع باستمرار، وتتسع معها مساحة الحرية المتاحة أمام الشعوب والدول.

لكن فرصة التعدديّة أهدرت، وجنح العالم نحو الهيمنة.

تعني الهيمنة أن قوة عالمية رئيسية، هي الإطار الناظم لتصرفات الآخرين، لكن من خلال عملية مركبة ومتعددة المستويات، يشارك فيها أكثر من طرف، لكن طرفاً واحداً سيملي في النهاية على الجميع ما ينبغي فعله.

في التسعينات، بدا النظام الدولي على شاكلة هرم، تقف الولايات المتحدة الأميركية على قمته، وتتشكل قاعدته من دول إقليمية مؤثرة، وفي وسط الهرم هناك قوى دولية رئيسية. ساعد وجود هذا الهرم السلطة العالمية الناشئة في القبض على ناصية العنف. آنذاك كان العنف إما داخلياً، وإمّا مرتبطاً باحتياجات النظام الدولي الجديد، ولم يكن العنف السياسي المستقل عن السلطة قد سجّل بعد حضوراً مؤثراً.
بقي نظام الهيمنة ميالاً طوال العقد الأخير من القرن العشرين، إلى الرقابة على العنف، اكثر من ممارسته، لكن ذلك لم يمنع من نشوب الحروب، وتفشي نزاعات عنيفة في تعاقب هو الأطول منذ زمن، وفي نهاية التسعينات كان العالم مشغولاً بتناحر الهويات، وتفتت الدول، وانتشار الحروب، .. مما ينذر بحصول الأسوأ، الذي تحقق مع تسلم إدارة بوش مقاليد البيت الأبيض وانحراف النظام العالمي من الهيمنة إلى السيطرة.

السيطرة الإمبراطورية:

مرَّ النظام الدولي مروراً سريعاً على مطالب التعددية، غير آبه بالفرص الجديدة التي كانت متاحة بعد انهيار جدار برلين، هذا التجاهل كان متوقعاً نظراً إلى الاختلال الحاد في موازين القوى بعد السقوط المدوي للاتحاد السوفياتي، وتفكيك المعسكر الاشتراكي. لكن الانتقال السريع من الهيمنة إلى السيطرة خالف كثيراً من التوقعات. فالعولمة، التي تعبِّر عن المضمون الفعلي لنظام الهيمنة، حازت على رضا وإعجاب كبار اللاعبين، وبدت أنها ضمانة جديدة للاستقرار، كونها توفّر عدداً مقبولاً من الجوائز توازي ما تلحقه بالمهمشين والفقراء والدول الضعيفة من خسائر.
لقد حدث شيء هناك في واشنطن. النخبة الآيديولوجية الجديدة التي أمسكت بالسلطة، أرادت أن تعيد عقارب الساعة عشر سنوات إلى الوراء، لتعيد استثمار الفرص المتاحة وقتذاك على نحو افضل. هذا يعني تغييراً شاملاً في سياقات بأكملها. سقطت الشراكة واستبعدت إلى خارج النظام الدولي الدول الإقليمية المؤثرة، وأتيح للقوى العالمية

الرئيسيِّة فقط تأدية أدوار ثانوية. نجمت عن ذلك حركتان متعارضتان، من جهة، أدى إضعاف الدول الإقليمية إلى منح حركات الهوية استقلالاً ملحوظاً، والى تفسّخ الحواجز التي حالت دون تدفق العنف السياسي إلى المسرح العالمي؛ ومن جهة أخرى، كان تهميش القوى الدولية الرئيسية، سبباً في أن تدمج أميركا بين رؤيتها لنفسها ورؤيتها للعالم، ليعمل نظام المصالح باتجاه واحد، لا باتجاهين ولو غير متكافئين كما كان في السابق.

عشية الحادي عشر من أيلول 2001، كانت سحابات داكنة تغلِّف النظام الدولي، مجتمعات ودول تبحث عن مكانتها المفقودة، غالبية متزايدة من الخاسرين والمتضررين، عولمة آخذة بالتباطؤ متسببة بنقص إضافي في العدالة، ومن بين أنقاض الدول المتداعية، تنبعث هويات بكامل عنفوانها تتوق إلى إعادة تشكيل الأحداث... كان الوقود القابل للاشتعال منتشراً في كل مكان، ولم تكن "غزوة نيويورك وواشنطن" سوى الشرارة.

إن انحراف النظام الدولي من الشراكة إلى الأحادية، ومن الهيمنة إلى السيطرة، شكل مناخاً مناسباً لاعتبار الحرب بديلاً عن الشرعية الدولية، والعنف بديلاً عن الإصلاح والتغيير السلميين. وبما الانتقال كان سريعاً، فقد تطلب الأمر تصعيداً عنيفاً، استدعى عنفاً مقابلاً، ظهر كردة فعل تجاه التمركز اللانهائي للقوة داخل آلتين، آلة الرأسمالية العالمية الجبّارة، وآلة الإمبراطورية المسيطرة، وكلاهما تعملان خارج أي تضامن عالمي مقبول.

2. التحولات في مفهوم الدولة:

بموجب العقد الاجتماعي، يفوّض الأفراد الدولة حق الاستخدام الحصري للعنف المادي، في مقابل تسويتها التضارب بين رغبة الإنسان في الحرية، وبين ميله إلى السيطرة، وارتكاب أفعال القهر الفردي.

ومع أن السلطة في واقع الحال، هي آلية من آليات العنف فإنّها تستمد مبرراتها في اللجوء إلى القوة، من مشروعية الدوافع السياسية والاجتماعية والأخلاقية، ومن نبل المقاصد: الحرية، القانون، الخير العام، الكفاح من أجل البقاء...

إن حق الدولة في احتكار أدوات العنف، يستند إلى تفويض اجتماعي عام، بصيانة السلم الداخلي بأبعاده المختلفة، والحفاظ على السيادة الركن الأساسي لقيام الدولة/ الأمّة، ويظل هذا التفويض مستقراً ما دامت الدولة معنية بهذه الغايات وقادرة على تحقيقها.

في الآونة الأخيرة، حصل تغيّر حاسم في طبيعة الدولة، ضاقت قاعدة أهدافها كما لم يحصل منذ قرن تقريباً، وجرى اختصار وظائفها الحيوية، لتصبح أقل تحكماً بسياساتها الداخلية، وأضعف من أي وقت مضى في الدفاع عن سيادتها المعرضة للاهتزاز والتشكيك المستمرين. لقد أتاحت الحدود في السابق إحساساً معقولاً بالخصوصية والفرادة، وكفلت للمجتمعات حداً أدنى من الحقوق الثقافية والاجتماعية، كما ضمنت لها صلاحية ما في تطوير تجاربها الذاتية بمعزل عن التأثير الخارجي. أما الحدود السهلة، التي لا تقوى على مراقبة تدفق السلع والمعلومات والتيارات العالمية والسياسات والنزعات الثقافية... فتلحق تهديداً بهذه الحقوق، والأهم من ذلك تضعف سيطرة الدول على تموضعها الاستراتيجي وسياساتها الخارجية.

تؤثر الصياغة الجديدة لمفهوم الدولة ودورها، على معنى الاستقلال والديمقراطية؛ الاستقلال النسبي للدول أصبح مرهوناً بعمق التزامها بالمركز الإمبراطوري، وقدرتها على تقديم الأثمان، وتحمل التكاليف التي غالباً ما تكون بالسحب من رصيد السيادة نفسها. الدول مخيّرة اليوم بين أن تكون جزءاً من جهاز الهيمنة أو عرضة لاضطهاده.

في الجانب الآخر، تفقد الديمقراطية بعض جدواها وفعاليتها، كلما تقلصت سيادة الدولة.

يقبل الناخبون على الاقتراع وفي خلدهم أنهم شركاء حقيقيون ووحيدون تقريباً في اختيار السلطة، لكنهم لا يعون ربما مقدار التآكل الذي لحق بمعنى الشراكة، فهناك توزيع جديد لمسائل السلطة، ألقى بالعديد من القرارات المتصلة بها إلى خارج صندوق الاقتراع، ومن بينها أحياناً، قرارات الحرب والسلم. لقد أصبحت آلة اتخاذ القرار الداخلي، شديدة التعقيد، وفيها كثير من الشركاء وأصحاب حق النقض: الأسواق المالية، الممسكون بالمؤسسات الدولية، الاتفاقيات والمعاهدات المفروضة، الإعلام الرأسمالي، القابضون على قرارات الحرب والسلم الدوليين، التكتلات الإجبارية..

تبقى العملية الديمقراطية متاحة إذاً في المساحة المتبقية التي لا تعني هؤلاء الشركاء، وتظل ممكنة ما لم تصطدم بمصالح الولايات المتحدة الأميركية، التي لا تزال تمنع سريان الديمقراطية إلى مناطق بقيت محرومة منها حتى الآن.

بالمحصلة، أفضت التغيرات الجوهرية المتزامنة في معنى الدولة، وشكل النظام الدولي، إلى حلول الدولة الرخوة التي لا تملك سلطة كافية لتقرير هويتها الاستراتيجية واختيار تحالفاتها وسياساتها، محل الدولة المتماسكة مكتملة السيادة، فيما غدت الديمقراطية مجرد آلية ثانوية لملء فراغات السلطة في الميادين التي لا يمكن للنظام الدولي النفاذ إليها، أو حتى لا يرغب بملئها.

كان ذلك كافياً لتنشيط حلقات العنف واستيلاد أجيال جديدة منه، من رحم التداعيات التالية:

أ. ترجيح كفة متطلبات النظام الدولي، على احتياجات التضامن المحلي، وقد ترجمت الحكومات ذلك عبر تدمير شبكات الأمان وتقديم فئات على فئات أخرى. مهد ذلك لتحويل العنف الاجتماعي إلى عنف سياسي، فيما ساهم تماسك الدولة في السابق إلى احتواء العنف السياسي، وعزله عن أشكال العنف الأخرى.

ب. أدى غياب الديمقراطية، أو الانتقاص منها، أو الحد من فعاليتها، إلى توليد قناعة لدى البعض بتعذر التغيير السلمي، وأن العنف هو البديل الوحيد. لكنه كما ظهر لاحقاً، بديل عبثي يغذّي الاستبداد ولا يفضي إلى الإصلاح.

ج. إن جموح نظام السيطرة العالمي، نحو إحداث انقلاب شامل في فترة زمنية قصيرة، أعاد الاعتبار لمبدأ الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف لا تقع تحت طائلة القانون الدولي، وانتهى إلى إغراق الدول الضعيفة بتحديات متعاقبة أخلت بتوازناتها الحرجة، وأضعفت حصانتها تجاه الأزمات.

د. هناك علاقة جدلية تربط بين الاستبداد والعنف. فعدا أن الاستبداد هو عنف متواصل يتجاوز غايات السلطة، تمتلك الأنظمة المستبدة، احتياطاً دفيناً من أشكال العنف غير النظامي، لإحكام سلطتها ومواجهة التهديدات (من هذه الأشكال: إشاعة التطرف، تحريك الصدامات الأهلية، رعاية جماعات سياسية مبتوتة الصلة بمجتمعاتها ومستعدة لممارسة العنف...). لكن ما إن ضعفت الدولة الوطنية وارتخت قبضة الاستبداد، حتى

قفزت أشكال العنف هذه إلى خارج حرم السلطة، لتتخذ لها مدارات خاصة وعشوائية شديدة الخطورة.

هـ. إنَّ فشل الدولة في تحقيق الغايات التي نالت بسببها تفويضاً اجتماعياً باحتكار العنف، ينتهي عملياً إلى محاولة المجتمع استعادة هذا التفويض، منتدباً نفسه لتحقيق هذه الغايات دون وساطة الدولة.

لوعمدنا إلى تحليل أوضاع العالم العربي بناء على ما تقدم، لظهر أنَّه يحتوي على أكثر ديناميات العنف قوة، فمن جهة ينوء تحت وطأة تدويل مبالغ به، وتدور على أرضه أعتى المعارك لتمكين النظام الدولي الجديد من تحقيق استدارة تاريخية كاملة، ومن جهة أخرى، تذوي دوله الوطنية تحت ضربات الانتهاك المباشر للسيادة، يقظة الهويات، والتدخل الخارجي المكثَّف، ناهيك بالاحتلال المباشر.

ثانياً: العنف المشروع واللامشروع.. جدلية الحق والقوة:

هناك وجهتا نظر بخصوص التمييز بين العنف المشروع والعنف اللامشروع، الأولى تجد أنَّ الدولة وحدها المحوَّلة اللجوء إلى القوة، "فالحق والعنف يظهران كنقيضين، الحق في مبدئه إقصاء للعنف، والعنف يوجد غالباً خارج الحق"، وبما أن الدفاع عن الحقوق يستلزم عنفاً متكرراً، فإنَّ العنف المباح هو الذي يحتضنه القانون، و يقع تطبيقه حصراً بيد الدولة.

ترى وجهة النظر الثانية، أنَّ الربط بين مشروعية استعمال القوة والدولة، صحيح في الحالات العاديِّة وفي البيئات المستقرة، فيما يلاحظ أنّ منسوب العنف يزداد في الأوضاع الاستثنائية: تراجع قدرة القانون على صيانة الحقوق، فشل الدولة في تحقيق الغايات التي من أجلها وجدت، تعرّض المجتمع لضغوطات "خارجية" هائلة، وفي حالات عديدة تتعرض الحقوق الجماعية المؤسسة للدولة، لانتهاك شامل، وذلك من قبل قوى إما أن السلطة تعجز عن مقاومتها، وإما أنها تتخلى عن واجباتها طوعاً متواطئة معها.

على مستوى المنطقة، إنَّ مشروعية اللجوء إلى القوة، لا بد وأن يقترن بالآتي:

- أن لا يكون العنف غاية بحدِّ ذاته، بل عنفاً معقلناً، معروف الأهداف والتبعات.
- التناسب ما بين الوسائل والغايات. إن مشروعية الغاية لا تكفي وحدها لمنح القوة مضموناً أخلاقياً، ما لم تستعمل في تحقيقها أدوات أخلاقية.

- أن يستند إلى تفويض عام. فاستعمال القوة يقتضي أن يتم في إطار انتداب اجتماعي، يحظى باعتراف واسع.
- أن لا يفرض على المجتمع أهدافاً مبالغاً فيها، أو أن ينطلق من رؤية اقلويّة للأولويات تتعارض مع رؤية الغالبيّة لها.
- أن لا يؤدي إلى تهديد الحقوق الأساسية والإنسانية للأفراد والجماعات، تحت دعوى إنجاز المهام الوطنية والقومية والدينية الكبرى.
- أن لا يكون جزءاً من آليات التفتت والانقسام وطريقة في تسوية نزاعات وحل خلافات يمكن تسويتها سلمياً.

يجدر التنبيه هنا، إلى أنَّ العنف القائم على التمييز الديني والعقائدي والثقافي، والعرقي، هو الأشد فتكاً وخطورة، فالعنف هنا هو موجة عدمية لا نهائية الارتداد، وعقوبة قصوى ممتدة، على ذنب اصلي متوارث لا يمكن التحلل منه، وتجريم جماعي شامل يغلق أبواب التوبة والخلاص.

مثل هذا العنف، الذي تجدّد بعد طول خمود، يُعدُّ طفرة مريعة، تهدد مفهوم الأمة، وتمهد لتفكك الهوية العربية التي تتصل فيها الأبعاد القومية والدينية والوطنية، وما بعد الانهيارات التي قد يحدثها سيضيِّع العالم العربي حتى أمد طويل طريقه نحو التقدم والحداثة والمدنيِّة.

القائمون على هذا العنف، لا يرتكبون عنفاً جدلياً أو يسرّعون مخاضات تفضي إلى ولادة ما، بل عنفاً رؤيوياً سرمدياً سرعان ما يغدو آيديولوجيا مترفعة أو قيمة عليا، أو قدراً إلهياً، على أنّ الدين لم يكن في يومٍ من الأيام مولِّداً للعنف بل مرشداً له، والعقائد العنيفة سرعان ما كان مصيرها الأفول السريع.

لقد عبرت من بوابة هذا العنف تحريفات جائرة، فبات النضال العالمي المشروع ضد الهيمنة والاستكبار، حرباً بين الإيمان والكفر، واستبدلت المقاومة بالفتنة، وفي المقابل أصبح، القمع العالمي هيمنة حميدة، وحروب المصالح حروباً عادلة، تدور رحاها بين عالم الحضارة والحداثة والتمدن من جهة وعالم البدائية والتخلف والوحشية من جهة أخرى. إن تأويلات مزيفة كهذه تنبىء عن خط من العنف، ستتناسل أجياله، مستمراً إلى ما لا نهاية.

تبقى الإشارة إلى أنّ العنف لا يمكن أن يكون طريق الإصلاح والتغيير بغضِّ النظر عن مدى شرعية الأنظمة وسلامة الأوضاع الداخلية، فالإصلاح مطلوب بإلحاح في العالم العربي، بل إعادة تأسيس الدول، لكن ضمن سيرورة سلميّة، وهذه ليست توصية أخلاقية أو موقفاً فلسفياً

مجرداً، بل تدبراً للتجارب، التي اثبتت أنّ عواقب العنف الرسمي والأهلي لم تكن محمودة. إن ممارسة الحكومات سلطة فائضة، ولو نظامية ومبررة أحياناً، أحبط المجتمع المدني وأشاع قيماً مساندة للعنف، أمّا الشعوب فمعنيّة من ناحيتها، بممارسة كل أنواع الضغط لمعالجة أزمة السلطة، لكن مع الأخذ بالحسبان أنّ مهمة الإصلاح لا تكون بأدوات مناقضة له، وأنّ العنف التغييري طريق إلى أحد إخفاقين: إعادة إنتاج الاستبداد والفساد بعد أن يوضع التغيير في وجه الاستقرار، أو الوصول إلى الفوضى وتقويض أسس الدولة.

أخيراً، إنَّ التفريق بين عنف رسمي نظامي، وعنف غير نظامي، ليس كافياً للتمييز بين عنف مشروع وعنف غير مشروع، فمشروعية القوة مرهونة بأمرين: أن لا يتم التفكيك بينها وبين مبادىء الحق والقانون والحرية والعدالة، وأن لا تستخدم خارج تفويض اجتماعي، كي تتسق مع رؤية الغالبيِّة لمستقبلها وأهدافها وأولوياتها.

ثالثاً: العالم العربي.. ثنائيّة المقاومة والإصلاح

يشهد العالم العربي مفارقة لافتة، فالغموض يلف الحدود الفاصلة بين الكفاح المشروع والعنف غير المشروع، بين القوة العمياء والمقاومة الواجبة، وفي خط موازٍ، تضطرب الرؤية حول ما هو غزو وعدوان وهيمنة، وما هو إصلاح وتنمية وتحديث.

هل هذا يضعنا أمام خيارين متباينين: المقاومة أو الإصلاح، وهل تدعو التجارب السابقة بمراراتها إلى التخلي عن القوة التي غالباً ما انتهت إلى قهر أو فشل، أو استدرجت التدخل الأجنبي وعرّضت المنطقة لتدويل مفرط، أم أن الربط ما بين الإصلاح والهيمنة الغربية يدعو إلى تأجيل مهمة الإصلاح، حتى يعود للأمة استقلالها وتقوى شوكتها.

العلاقة الجدليِّة الواضحة بين الاستبداد والفساد والقمع من جهة، وبين الاحتلال والغزو والهيمنة من جهة أخرى، ينمَّ عن ثنائية مقابلة، بين المقاومة والدفاع المشروع، وبين الإصلاح والتغيير.

إن نجاح الأمة العربية والإسلامية في ارتياد المستقبل بنجاح، يتطلب التزاماً عميقاً بالتغيير الذي لا يستتب في إطار سيادة منقوصة، ومزجاً ملائماً ما بين فكرتي الدولة المتماسكة، القوية ذات الأركان المكتملة، ومبادىء الحكم الصالح والحرية والعدالة. يستدعي هذا الطموح أيضاً،

جهدين متزامنين: تنقية السياسة من الشوائب التي تعطِّل قدرتها على إنتاج البدائل، وتحرير النضال الأهلي من الالتباس الذي يخلط به الارتهان أو التطرف.

هناك من يدعو إلى إلقاء السلاح، وخلود المقاومة العربية إلى طمأنينة الكفاح السلمي، تحت دعوى الإدانة الشاملة للعنف. لكن التخلي عن القوة في منطقة تضجّ بالسلاح، ويسودها اختلال فاضح في موازين القوى، هو دعوة مفتوحة لاستبدال العنف الشرعي المعقلن بعنف دموي عبثي، وهو أيضاً تنكر لتفويض شعبي منقطع النظير يمنح هذه المقاومة شرعية تفوق شرعية الأنظمة، ويملي عليها واجبات جمّة لا يمكن التحلل منها، وحيث أنَّ الدولة الوطنية في العالم العربي اليوم، أضعف من أن تمارس كل وظائفها السياديّة، فسيهدر ذلك التفويض نهائياً، وتحذف القوة المرتبطة به من رصيد الأمة، لتضاف إلى أرصدة الخصوم.

إن دور المقاومة العربية اليوم، المتجسّد في مقاومة الاحتلال، لا يصرفها عن تأدية أدوار أخرى:

- التمهيد للإصلاح، عن طريق ترسيخ القيم السياسية والأخلاقية المساعدة على إعادة بناء الدول الوطنية العربيِّة، وتوطيد أسسها، فالديمقراطية والإصلاح، لا يستتبّان في دول مستباحة وقلقة.
- إطلاق وتفعيل آليات التوحد، في مقابل ديناميات التفتت والانقسام الناجمة عن موجات العنف، وفشل الدولة، وضراوة التدخل الأجنبي. ويمكن الاستناد في ذلك إلى قوة الإجماع على رفض الاحتلال والهيمنة.
- امتصاص دوافع العنف الموجودة بوفرة في العالم العربي وعقلنتها، وتحويلها إلى طاقة إيجابية تستخدم في مواجهة التحديات، بدلاً من أن تترك تحت رحمة القوى الأقلوية، أو أن تتحول إلى فوضى أهلية عارمة.

رابعاً: المقاومة الإسلاميّة في لبنان.. شرعيّة متعددة الأبعاد

أفلحت المقاومة الإسلامية في لبنان، بدحر الاحتلال في 25 أيار 2000، لتشكل مثالاً يمكن البناء عليه، وخبرة لمدِّ التجارب بعد أن صبّت لديها كل روافد النضالات العربيّة السابقة.

بنت هذه المقاومة نموذجها على أساس تثمير شامل للطاقات الشعبية المتاحة في معركة التحرير، والحرص على التوازنات الأهلية والسلم الداخلي، والاعتماد على تفويض شعبي متصاعد، في رسم الأولويات وبرمجة الأهداف، كما حصّنت نفسها من تبعات السياسة الداخلية، فبدلاً من أن توظّف أنشطتها ومكاسبها في السباق نحو السلطة، جنّدت السلطة في سبيل

قضيتها، ومهدت لشراكة تقوم على تقاسم فريد للمهام داخل معادلة وطنيّة للاستقرار، وفي إطار نظريّة متفق عليها للأمن القومي.

انعكس هذا النموذج في الوقت نفسه نحو الداخل والخارج: في الاتجاه الأول، أمّنت المقاومة مناخاً من الاستقرار والثبات الاستراتيجي، ومخزوناً من القيم السياسية، يوفران للبنان إمكانية حقيقية لتطوير الدولة وإصلاح السلطة، وفي الاتجاه الثاني، وضعت نفسها في تصرف القضية العربية الكبرى، فبات متاحاً العودة من باب المقاومة إلى زمن يتحد فيه العرب حول قضايا المصير، بعد أن خرجوا منه عبر بوابة التحالفات الرسمية المنحلّة.

إنّ لجوء المجتمع المدني اللبناني، إلى استعمال القوة في وجه الاحتلال، يتسم بخصوصيّة نادرة، إذ لم يشكّل نزعاً للتفويض المعطى للسلطة في هذا الشأن بل توسّعاً به إلى أقصى مدى، وبدلاً من وضع مشروع المقاومة في وجه مشروع الدولة كانت المقاومة جزءاً من عمليّة ترميم الدولة وإعادة بنائها.

لقد أدركت المقاومة أكثر من غيرها العلاقة التي تربط بين وجود بيئة داخليّة مستقرة، وقدرتها على تحقيق الأهداف، فشغلت المطالبة بوجود دولة قادرة وعادلة الحيّز الأبرز من برامج حزب الله، وهذه حقيقة تدحض التحليل الشائع، الذي يقدر وجود علاقة عكسيّة بين قوة المجتمعات العربيّة وقوّة الدولة. في تجربة المقاومة اللبنانيّة هناك "عنف مشروع" مستقل عن السلطة، لكنه متكامل معها، تحت مظلة أوسع هي الدولة.

في جانب آخر، استندت المقاومة اللبنانيّة، إلى ثلاث شرعيّات لم تفرّط بأيٍّ منها أو تضع واحدة في وجه الأخرى: الشرعيّة الشعبيّة، الشرعيّة السياسيّة، والشرعيّة الدوليّة، فكانت الحصيلة نجاحاً شعبياً نادراً في تطبيق الشرعيّة الدوليّة عنوة، بخلاف إردة القابضين على النظام الدولي، لقد شكّل ذلك تصحيحاً ولو مؤقتاً، لسياقٍ بدت هذه الشرعيّة فيه إمّا كماً مهملاً، أو سلاحا انتقائيّاً يشهر في وجه الخارجين على الهيمنة والمتمردين عليها.

تضيف التجربة اللبنانيّة حقيقة أخرى، هي أنّ تصدي المجتمع الى حمل السلاح، لم يجعله خارج الرقابة، ولم يغذّ فيه نزعات الفوضى و التفرقة والتشرذم، على العكس من ذلك ساهمت المقاومة في تطوير نظرة المجتمع لنفسه وترشيد ممارسته، وكبح دوافع العنف السياسي والاجتماعي الكامنة، فأفضت في نهاية المطاف إلى تغليب الاعتدال والواقعيّة على الجموح والتطرف.

وباختصار، قدّمت المقاومة الاسلاميّة إمكانيّة تحويل العنف الأهلي إلى وسيلة حميدة تعوّض عن الضعف البنيوي الذي أصاب الدولة الوطنيّة العربيّة، وتتغلّب على المصاعب الاستراتيجيّة التي بدأت تترنح تحتها. لقد استلزم الأمر تجارب عربيّة مريرة قبل ابتكار إطار يجمع في آن القوة والتوحد والفعاليّة من ناحية، والاعتدال والواقعيّة والمرونة من ناحية أخرى، بحيث أمكن الوصول إلى الاجابة التالية عن سؤال العنف: إنّ استعمال القوة يكون مشروعاً بمقدارعنايته بالحريّة والاستقرار والتضامن الاجتماعي، وتظلّ هذه الأخيرة ممكنة ومتاحة ما دامت مصادر القوّة بأشكالها كافة متاحة ومتوفرة. من ثمّ فإنّ الاستقلال لا يستتب مع الاستبداد والقهر، كما أنّ المجتمع المدني لا ينمو في رحم دولة منقوصة السيادة.